الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

تقرير لجنة المالية والميزانية

حول مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 20 جويلية 2023 بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة المملكة العربية السعودية لتمويل ميزانية الدولة

(عدد 2023/22)

- طلب فيه استعجال النظر -

رئيس اللجنة: عصام شوشان

نائب رئيس اللجنة: عبد الجليل الهاني

مقرر اللجنة: عصام البحري الجابري

جويلية 2023

مسار دراسة مشروع القانون

المتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 20 جويلية 2023

بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة المملكة العربية السعودية

لتمويل ميزانية الدولة

(عدد 2023/22)

- **تاريخ ورود المشروع:** 26 جويلية 2023
- **تاريخ إحالة المشروع على اللجنة:** 26 جويلية 2023
- **جلسات اللجنة:** جلسة يوم الثلاثاء 27 جويلية 2023 للاستماع إلى السيدة وزيرة المالية
- **قرار اللجنة: الموافقة على مشروع القانون بأغلبية الحاضرين.**

رئيس اللجنة: عصام شوشان

مقرّر اللجنة: عصام البحري الجابري

تقرير لجنة المالية والميزانية

حول مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض

المبرمة بتاريخ 20 جويلية 2023 بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة المملكة العربية السعودية لتمويل ميزانية الدولة

(عدد 2023/22)

I. التقديم

تضمن قانون المالية لسنة 2023 تعبئة موارد بعنوان الاقتراض بمبلغ 23490 م.د منها 14859 م.د اقتراض خارجي منها 13059 م.د قروض لدعم ميزانية الدولة، شهدت تعبئة هذه الموارد نسقا بطيئا باعتبار اشتراط جميع الشركاء الماليين التقليديين إبرام اتفاق جديد مع صندوق النقد الدولي لمنح تونس تمويلات جديدة.

ورغم كل هذه العراقيل تمكنت تونس بتاريخ 20 جويلية 2023 من تعبئة قرض بمبلغ 400 مليون دولار أمريكي ومنحة بمبلغ 100 م.دولار أمريكي لتمويل ميزانية الدولة وذلك عبر إبرام بين الحكومة التونسية وحكومة المملكة العربية السعودية على التوالي اتفاقية قرض ومذكرة تفاهم.

علما أن السلطات السعودية عرضت في مرحلة أولى (خلال شهر أكتوبر 2021) منح البنك المركزي التونسي وديعة بمبلغ 500 م.دولار على مدة سنة وبنسبة فائدة 7 % باعتبار الحاجة الملحة لتمويل ميزانية الدولة وبالتنسيق مع مصالح البنك المركزي التونسي اقترحت السلطات التونسية على المملكة العربية السعودية تحويل الوديعة المذكورة إلى قرض لدعم ميزانية الدولة مع العمل على تحسين الشروط المالية.

وافقت السلطات السعودية على تحويل مبلغ الوديعة لفائدة ميزانية الدولة في شكل:

- ✓ قرض بمبلغ 400 م.دولار ،
- ✓ منحة بمبلغ 100 م.دولار.

يخضع القرض للشروط المالية التالية:

- المبلغ: 400 م.دولار أمريكي (ما يعادل 1240 م.د)،
- نسبة الفائدة: 5 % سنويا،
- مدة القرض: 7 سنوات منها سنتين إمهال.

تجدر الإشارة إلى أن تعبئة موارد الاقتراض المخصصة لدعم ميزانية الدولة تتم عبر عدّة أشكال للتعاون المالي والمتمثلة في:

- قروض تسحب عند دخولها حيز النفاذ (القرض السعودي)،
- قروض تسحب عند دخولها حيز النفاذ وتنفيذ مصفوفة الإصلاحات،
- إصدارات بالسوق المالية العالمية سواء بضمان شريك لتونس (أمريكا، اليابان) أو دون ضمان.
- هبات مشروطة بإصلاحات أو من دونها،

وبدراسة مختلف أصناف هذه التمويلات يعتبر التمويل السعودي من التمويلات التفاضلية باعتبار إسناد منحة بمبلغ يعادل 20 % من التمويل الجملي وقرض يوفّر عدّة امتيازات:

- ✓ الشروط المالية التفاضلية خاصة إذا ما تمّت مقارنته بالإصدارات بالسوق المالية العالمية حيث تمّ منح القرض بنسبة فائدة 5 % سنويا وفترة 7 سنوات منها سنتين إمهال في حين أنه حسب المعطيات المتوفرة بالسوق المالية العالمية وباعتبار الترقيم السيادي الحالي لتونس فإنه:
  - من جهة لا يمكن لتونس القيام بإصدار قرض رقاعي بالسوق المالية العالمية دون ضمان من جهة مانحة ذات ترقيم أ (A)،
  - ومن جهة أخرى فإن سندات تونس بالدولار بالسوق الثانوية بمدّة سداد مماثلة تتداول بنسبة فائدة 20 % وبالتالي يُمكّن هذا القرض تونس من ربح بعنوان الفوائد بنسبة 15 % كما أن التسديد يكون عامة دفعة واحدة بالنسبة للإصدارات بالسوق المالية العالمية في حين أن هذا القرض يسدّد على 10 أقساط نصف سنوية.
- ✓ إجراءات التفاوض والتعاقد الميسرة مقارنة بقروض دعم الميزانية لبقية المقرضين سواء متعددي الأطراف أو الثنائية حيث يتوقّف سحب مبلغ القرض السعودي على دخوله حيز

النفاذ في حين أن بقية القروض تستوجب لسحب مبلغ القرض بالإضافة للمصادقة القانونية تنفيذ الإصلاحات المدرجة بمصفوفة تستغرق الكثير من الوقت للاتفاق بشأنها وتنفيذها.

II. أعمال اللجنة

عقدت لجنة المالية والميزانية جلسة يوم الخميس 27 جويلية 2023 استمعت خلالها إلى السيدة وزيرة المالية حول مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 20 جويلية 2023 بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة المملكة العربية السعودية لتمويل ميزانية الدولة وذلك بالاستناد على ما ورد عليها من بيانات بوثيقة شرح الأسباب ونص اتفاقية القرض.

وفي بداية الجلسة، ذكّر السيد رئيس اللجنة بطلب اللجنة المتعلق بالعمل على عدم إكساء صبغة استعجال النظر في مشاريع القوانين المتعلقة بالموافقة على القروض والتعهدات المالية للدولة لإعطاء الحيز الزمي اللازم لمجلس نواب الشعب وللجنة المالية والميزانية للتعمق في دراسة هذه المشاريع والاطلاع على الوثائق المصاحبة وخاصة الاتفاقيات.

ووضّحت السيدة وزيرة المالية في هذا الإطار، أن الصبغة الاستعجالية للنظر في مشروع هذا القانون يعود إلى اقتراب العطلة البرلمانية من ناحية وللتمكّن من الإيفاء بتعهداتنا المالية في الآجال المحددة.

ثم قدّمت معطيات حول مشروع القانون، حيث بيّنت أن هذا القرض يندرج في إطار موارد الميزانية في ما يتعلق بالاقتراض الخارجي المرسّمة بقانون المالية لسنة 2023 والمقدّرة بـ 14859 مليون دينار. وأوضحت في هذا الخصوص أن تعبئة موارد الاقتراض الخارجي الموجّهة لدعم الميزانية تتضمن شروط مسبقة والاستجابة لمصفوفة من الإصلاحات تفرضها الجهات المانحة التقليدية، كما يشترط بعض المقرضين ضرورة إبرام اتفاق مع صندوق النقد الدولي.

ووضحت من جهة أخرى، أن تونس أبرمت اتفاقية هذا القرض مع المملكة العربية السعودية بشروط ميسّرة وتحصلت على منحة بمبلغ 100 م.دولار أمريكي في هذا الظرف الاقتصادي الدقيق وفي محاولة لإيجاد قروض لا تمسّ من سيادتنا الوطنية ولا تتضمن شروط مسبقة حيث عملت الحكومة للحصول على هذا القرض بهذه الشروط لفترة امتدت على أكثر من سنة ونصف.

وذكّرت في هذا الصدد أن القرض كان في الأول موجها كوديعة بالبنك المركزي التونسي بمبلغ قدره 500 م.دولار على مدة سنة وبنسبة فائدة 7 % حيث لا تستفيد ميزانية الدولة منه. وتظافرت الجهود والعمل على تحويل الوديعة إلى قرض وجزء مهم منها إلى هبة.

وأكدت السيدة الوزيرة أن ما تمّ التوصّل إليه هو نتيجة العلاقات الثنائية الوطيدة بين البلدين وخاصة في أعلى مستوى القيادة بين رئيس الجمهورية وملك المملكة العربية السعودية وولي العهد وهو كذلك نتاج التنسيق والعمل المتواصل بين وزارتي المالية التونسية والسعودية، وهذا القرض يعتبر من بين أفضل القروض التي تحصلت عليها تونس باعتبار أن خمس مبلغ القرض هو منحة إضافة إلى أنه سيتم تسديده على 10 أقساط نصف سنوية بنسبة فائدة قارة 5 %.

وخلال النقاش، ثمّن عدد من النواب مجهود الوزارة في الحصول على هذا القرض بهذه الشروط التفاضلية وتوصل الحكومة إلى حلول بديلة لتعبئة موارد الاقتراض تجنبنا القروض المشروطة من الجهات المانحة التقليدية.

ودعا نواب آخرون إلى ضرورة العمل على وضع استراتيجية لدفع الاقتصاد وخلق الثروة لتفادي القروض الموجهة للتقليص من عجز الميزانية.

وفي ردّها، بيّنت السيدة الوزيرة أن دور وزارة المالية يتمثل في المحافظة على التوازنات المالية وتوفير التمويلات اللازمة. كما أفادت أن اختيار سنة 2027 كآجال لخلاص بعض القروض هو اختيار مدروس بحكم أن سنة 2027 تتضمن أقل تسديدات علما وأن القرض سيسدد على 10 أقساط خلافا لاتفاقية التمويل مع البنوك المحلية الذي سيسدد دفعة واحدة.

وكما بيّنت أن الأزمة المالية التي تمرّ بها تونس هي نتاج لتراكمات من سوء تصرّف لعديد السنوات أدّت إلى إثقال كاهل الدولة والمواطن بالديون إضافة إلى الأزمة العالمية الناجمة عن جائحة كورونا وعن تداعيات الحرب الروسية الأكرانية التي أدّت إلى اتخاذ إجراءات موجعة في عدّة بلدان التي تعتبر في وضعية اقتصادية مريحة مقارنة بالبلاد التونسية عكس ما تمّ توخّيه من تمشي بالنسبة لبلادنا التي لم تلتجأ إلى أي إجراء من شأنه المسّ من مقدرة المواطن بل تمّ العمل على التدرّج والمرحلية في تنفيذ الإصلاحات التي يمكن أن تشهد تأخيرا في تحقيقها. كما أشارت أن الهيئة العامة للرقابة بوزارة المالية قامت بعملية تدقيق في خصوص استعمال الهبات الممنوحة واقترحت أن يتم استدعاءها من طرف اللجنة لإنارة السادة النواب في هذا الموضوع.

كما أكّدت أن هناك مجهود متواصل وحثيث قصد تحسين مؤشراتنا الاقتصادية في هذا الظرف الحساس بالنظر للأثار الخارجية على قدراتنا المالية. وأفادت أن النهوض بالاقتصاد ودفع الاستثمار يتطلب تظافر كل الجهود كالنهوض بالتصدير وتطوير قطاعات الفسفاط.

وخلصت إلى أن هناك حرص على الحصول على قروض بشروط تفاضلية لضمان إيفاء الدولة التونسية بتعهداتها المالية من ناحية، ولتجاوز الضغوطات اليومية والمتعلقة أساسا بخلاص الأجور وتأمين المساعدات الاجتماعية واقتناء المواد الأساسية بهدف الحفاظ على الأمن الوطني.

وفي ختام الجلسة أوصى عدد من النواب على الارفاق مستقبلا لجدول سداد أقساط القروض بشرح الأسباب ومدّ اللجنة بجدول في كيفية خلاص هذه القروض والفوائد المثقلة خاصة وأن سنة 2027 تعتبر سنة حلول آجال تسديد عدد من القروض على غرار اتفاقية التمويل مع البنوك المحلية.

III. قرار اللجنة

قررت اللجنة الموافقة على مشروع القانون بأغلبية الحاضرين.

رئيس اللجنة	مقرر اللجنة
عصام شوشان	عصام البحري الجابري

مشروع قانون يتعلق بالمو افقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 20 جويلية 2023 بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة المملكة العربية السعودية لتمويل ميز انية الدولة (عدد 2023/22)

فصل وحيد: تتم الموافقة على اتفاقية القرض، الملحقة بهذا القانون، والمبرمة بتونس بتاريخ 20 جويلية 2023 بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة المملكة العربية السعودية بمبلغ أربع مائة (400) مليون دولار أمريكي لتمويل ميزانية الدولة.